وجر بالياء وكذلك الهن ايضا نحو هنوك وهناك وهنيك والهن كناية
عن اسم جنس قال في الصحاح كلمة كناية ومعناه شي تقول هذا هنك
اي شيئك قال ابن الدهان هو كناية عما قلل وكثرت الكناية به عن الفرج
انتهى واصله هنو بدليل قولهم هنه وهنوات والنقص فيه احسن من
اعرابه بالحروف نحو هذا هن زيد ورايت هنه ونظرت الى هنه
فيعرب بحركات ظاهرة على النون كقوله عليه السلام من تعزى بعزا
الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قوله وفي اب وتاليه يندر
وهما الاخ والحم يندر اي يندر في الثلثة النقص وهو حذف الواو والالف
والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على البا والخا والميم نحو هذا ابه واخه
وحمها ومنه بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
قوله وقصرها من نقصهن اشهر اي ان قصر هذه الثلثة اشهر من نقصها
فتعرب اعراب المقصور بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا
نحو هذا اباه واخاه وحماها ورايت اباه واخاه وحماها ومررت باباه واخاه
وحماها ومنه ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
ومنه المثل مكره اخاك لا بطل وتلخص من كلامه ان ذو وفوه لا سيم
فيهما لغة واحدة وان الهن لغتين وان في الاب والاخ والحم ثلث لغات وزاد
في التسهيل تشديد الاب والاخ مع تسكين خاء الاخ فيصير في الاب اربع
وفي الاخ خمس وفي الحم حموا وحماء كقرء وقرا وحماء كخطاء فيكون فيه ست
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا
لاعرابها بالحروف شرطين الاول ان تكون مضافة فان افردت اعربت
بالحركات نحو له اخ ان له ابا وبنات الاخ فاما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا
فشاد والاضافة منوية اي خياشيمها وفاها الثاني ان تضاف الى غير ياء
المتكلم فان اضيفت اليها اعربت بحركات مقدرة على الصحيح وقيل تبنى

وقيل لا معربة ولا مبنية وقيل معربة في حال الجر مبنية في حال الرفع والنصب و
كذلك جميع ما اضيف الى ياء المتكلم ففيه هذا الخلاف نحو واخي هارون
لا املك الا نفسي واخي واهمل شرطين الاول ان تكون مكبرة لا مصغرة نحو هذا
ابي زيد وذوي مال الثاني ان تكون مفردة فان كانت مجموعة اعربت
باالحركات الظاهرة نحو هؤلا اباء الزيدين ورايت اباهم ومررت باابائهم وان كانت
مثناة اعربت بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو هذان ابوا زيد ومررت بابويه
ويمكن ان يجاب عن هذين الشرطين بان قوله يضفن راجع الى الاسماء التي سبق
ذكرها ولم يذكرها الا مفردة مكبرة وقوله جا اخو ابيك مثال
لما اضيفت الى غير الياء رفعا وجرا وجوز افراد جميعها عن الاضافة الا ذو فان
شرطها الاضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة واما فوه فان افرد عوض
من واوه ميم وتقدم الكلام عليهما

ورايت ابويهم

بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان
وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف

هذا هو الموضع الثاني من مواضع النيابة التي تنوب فيه الحروف عن الحركات
وهو المثنى ينوب فيه الالف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وحد
شيخنا ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين وحده ابن الناظم اسم دل
على اثنين بزيادة في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه نحو الزيدان والعمران
فانه يصح فيهما التجريد والعطف وخرج بالزيادة شفع ونحوه وبالتجريد اثنان
ونحوه وبعطف مثله عليه القران والعمران ونحوهما فانه لا يعطف عليه مثله بل
مغايره وعد ابن قاسم شروط التثنية ثمانية الاول الافراد فالمثنى لا يثنى وكذا
المجموع على حده والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع
التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته الثاني الاعراب فالمبني لا يثنى

Copyright © King Saud University